مجتمع

تغيّر المناخ رفع الحرارة في السعودية خلال الحجّ

أفاد فريق من العلماء الأوروبيين، أمس الجمعة، بأنّ تغيّر المناخ فاقم موجة الحرّ التي شهدتها السعودية أخيراً والتي تسبّبت في وفاة 1300 شخص في أثناء أدائهم فريضة الحجّ. وكانت درجات الحرارة قد سجّلت، ما بين 16 و18 يونيو/ حزيران الجاري، 47 درجة مئوية، علماً أنّها تجاوزت أحياناً 51,8 درجة مئوية في الحرم المكي. وأوضح تحليل العلماء لدى منصة «كليماميتر» المتخصّصة في المناخ أنّه كان من الممكن لدرجات الحرارة في السعودية أن تكون أقلّ بنحو 2,5 درجة مئوية لولا تغيّر المناخ الذي سبّبته الأنشطة البشرية. (رويترز)

اختبار التكنولوجيا النووية للحدّ من الصيد الجائر

في إطار دراساتهم المتعلقة باستخدام التكنولوجيا النووية للحدّ من الصيد الجائر الذي يستهدف حيوانات الكركدن أو وحيد القرن، حقن باحثون من جنوب أفريقيا قرون 20 من تلك الحيوانات بمادة مشعّة. والفكرة من ذلك أنّ أجهزة الكشف عن الإشعاع المنصوبة عند الحدود الوطنية سوف تكشف تلك القرون عند نقلها للاتجار بها، وتساعد السلطات في القبض على الصيّادين المخالفين وكذلك على المتّجرين بهذه المواد الثمينة. ويأمل الباحثون بتكرار هذه العملية لإنقاذ أنواع برية أخرى معرّضة للصيد الجائر، مثل الفيلة والبانغولين. (أسوشييتد برس)

625 ألف طفل بغزّة حُرموا من التعليم

أفادت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) بأنّ أكثر من 625 ألف طفل في قطاع غزة حُرموا من المدرسة لنحو تسعة أشهر، وسط الحرب الإسرائيلية المتواصلة على فلسطينيي القطاع المحاصر. أضافت الوكالة، في تدوينة على موقع إكس أمس الجمعة، أنّ من بين هؤلاء 300 ألف تلميذ كانوا يتابعون عملية تعليمهم في مدارس تابعة لها قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

وأشارت وكالة أونروا، في التدوينة نفسها، إلى أنّ النشاطات الترفيهية والتعليمية التي تقدّمها فرقها تُعَدّ مهمّة في إطار تهيئة الأطفال للعودة إلى المدرسة، وفي جعلهم يستعيدون حقّهم في التعليم. في سياق متصل، كانت الوكالة الأممية قد بيّنت، في مطلع يونيو/ حزيران الجاري، أنّ «الأطفال في قطاع غزة يعيشون كابوساً لا نهاية له». وأوضحت أنّ «القصف والتهجير القسري ونقص الغذاء والمياه وعدم الحصول على التعليم تسبّب (كلّها) صدمة لجيل بأكمله».

ويُدرَج ذلك في إطار «الحرب على أطفال غزة»، بحسب توصيف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وذلك منذ أيامه الأولى، علماً أنّها كرّرته في أكثر من مرّة ومناسبة. ولعلّ البيانات الخاصة بأطفال غزة، مثل تلك المذكورة آنفاً بالإضافة إلى أعداد الشهداء والجرحى والمفقودين المقدّرة بعشرات الآلاف، خير دليل على ذلك التوصيف.

(الأناضول، العربي الجديد)

دمار في مدرسة بمخيّم الشاطئ شمالي غزة (محمود عيسى/ الأناضول)

السجناء الليبيون في الخارج رهن الخلافات

طرابلس ـ **أسامة علي**

طغى ملف السجناء الليبيين في الخارج على الاهتمام الرسمي والحقوقي الأهلي أخيراً، بعدما اهتمت حكومتا ليبيا ببحث أوضاع السجناء الليبيين مع نظيراتها في الخارج. وأخيراً، بحث رئيس حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس عبد الحميد الدبيبة مع الرئيس التونسي قيس سعيّد أوضاع السجناء والموقوفين والمشتبه بهم، وضرورة التعاون القضائي والأمني بين الأجهزة العدلية والأمنية بالبلدين في هذا الملف. وخلال زيارته الأخيرة للصين، بحث الدبيبة مع مسؤولين صينيين أوضاع سجين ليبي محتجز منذ أربع سنوات في الصين بتهمة إدخال أناس إلى الصين بطريقة غير قانونية، وإمكانية نقل السجين إلى ليبيا لإكمال محكوميته فيها. وفي إبريل/ نيسان الماضي، أطلقت الحكومة المكلفة من مجلس النواب في بنغازي، حملة دولية للتضامن مع أوضاع خمسة شبان رياضيين ليبيين معتقلين لدى إيطاليا منذ عام 2015، بعدما حكمت عليهم المحاكم الإيطالية بثلاثين عاماً من السجن بتهمة محاولتهم الوصول إلى إيطاليا بطرق غير قانونية لاستكمال مسارهم الرياضي. وبحسب بيان للحكومة، فإن عدداً من المنظمات الحقوقية المحلية والدولية والشخصيات الداعمة لحقوق الإنسان والخبراء الأكاديميين، انضموا إلى الحملة وأعلنوا تضامنهم مع الشبان الليبيين، وطالبوا السلطات الإيطالية بإطلاق سراحهم بعدما حكم عليهم بأحكام جائرة في ظل عدم وجود محامين للدفاع عنهم، وإعادة محاكمتهم في بلادهم. وباستثناء الشبان الخمسة في إيطاليا والسجين في الصين، لا يعرف عدد السجناء الليبيين في الخارج على وجه الدقة والتحديد، وفقاً لشهادة الناشط الحقوقي رمزي المقرحي، متهماً حكومتي البلاد بإهمال السجناء خارج البلاد وتركهم يواجهون مصيرهم وحدهم. ومطلع مارس/ آذار الماضي، أعلنت السفارة الليبية في إيطاليا ترحيل سجين ليبي إلى طرابلس بعدما أنهى فترة محكوميته في إيطاليا، نافية أن يكون ترحيله قد جاء بناء على اتفاق ليبي إيطالي لتبادل السجناء. ويقول المقرحي لـ «العربي الجديد» إن «الواقعة دليل على عجز السلطات على فرض وجودها في متابعة أوضاع جالياتها في الخارج، فبيان السفارة جاء بعدما تلقت اتصالات عديدة من أهالي السجناء في إيطاليا، ونفيها أن يكون السجين المرحل قد تم بناء على اتفاق لتبادل السجناء، دليل على وجود اتفاقات موقعة، لكن الحكومات لا تتابع تنفيذها».

ويتهم المقرحي السلطات باستغلال ملف السجناء «للدعاية. فالحدث لا يزيد عن كون إيطاليا قد أطلقت سراح سجين قضى محكوميته ورحلته إلى بلاده لنجد أن وزارة العدل في طرابلس تنشر أخباراً بأن الحدث جرى بمتابعة الوزارة وأنها بذلت جهوداً في ذلك. وفي الجانب الآخر، فحكومة مجلس النواب قد أطلقت حملة دولية لا تتجاوز الشعارات من أجل الشبان الخمسة في إيطاليا، ولا نعلم ما الذي يمنعها من التواصل المباشر مع الجانب الإيطالي للتفاوض وتأمين عودة الشبان الخمسة. كما أنها لم تفكر في أن مكاسبها الدعائية من الحملة التي أطلقتها هي في الواقع تؤكد ضمنياً صحة الحكم الإيطالي على هؤلاء الشبان».

في المقابل، يلفت المحامي المهتم بملف الحريات بلقاسم القمودي إلى جانب آخر يتعلق بالعراقيل التي تقف أمام سلطات الحكومة في طرابلس، لتنفيذ اتفاقيات تبادل السجناء في الخارج، وتحديداً ضرورة مصادقة مجلس النواب الليبي على تلك الاتفاقيات. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وقعت وزارتا العدل في حكومة الوحدة الوطنية والحكومة الإيطالية اتفاقاً لتبادل السجناء، في وقت أعلنت فيه الحكومة في طرابلس سعيها لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع الدول الأوربية الأخرى والعربية. ويرى القمودي في حديث لـ «العربي الجديد» أنّ «على السلطات، على الأقل، توفير محامين للدفاع عن الموقوفين الليبيين في الخارج وطلب الاستئناف على أحكامهم، فالأمر لا يتوقف عند حد الاتفاقيات». ويشير القمودي إلى وجود سجناء ليبيين في الخارج «لأسباب سياسية بحتة، ويمكن للحكومات التفاوض حولها، مثل قضية هانيبال نجل القذافي المحتجز في لبنان لأسباب سياسية»، مضيفاً أن «الأسباب السياسية تعرقل أيضاً، ويجب على السلطات التعامل معه بصورة أفضل. فعلى الرغم من جهود الحكومة في طرابلس، إلا أنها لم تعد لها أهمية كبيرة بعدما تورطت في تسليم مواطن ليبي للسلطات الأميركية لمحاكمته في شبه تورطه في قضية لوكيربي التي سبق أن أقفلت وتمت تسويتها رسمياً بين البلدين».

السياسة تحدّ من قدرة لجنة المتابعة

يتحدث المحامي المهتم بملف الحريات بلقاسم القمودي عن أسباب عدّة تحد من قدرة اللجنة التي شكلتها الحكومة في طرابلس لمتابعة أوضاع السجناء الليبيين في الخارج. ويوضح أنّ أبرزها «سياسية تتعلق بخلافات الحكومة مع مجلس النواب، ما منع المصادقة على اتفاقيات تبادل السجناء وجعلها حبراً على ورق».

تحقيق

لا تكاد قوات الاحتلال الإسرائيلي تنهي عملية مركّزة لها في منطقة معيّنة من قطاع غزة المحاصر إلا وتشنّ أخرى. وأخيراً كان دور حيّ الشجاعية في مدينة غزة الذي لم تندمل جراحه من الحروب السابقة بعد

شجاعية غزة

تكرار مشاهد قتل الفلسطينيين وتهجيرهم

غزة ـ **امجد ياغي**

مرّة جديدة، يتعرّض حيّ الشجاعية الواقع في شرق مدينة غزة، شمالي القطاع المحاصر، إلى قصف عنيف ومكثّف من قوات الاحتلال التي تدكّ مناطق عديدة فيه بطريقة وُصفت بأنّها غير مسبوقة. وقد شُنّت عملية مفاجئة، صباح أوّل من أمس الخميس، قبل أن يخرج المتحدّث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي أفيخاي أدرعي ويأمر سكان الحيّ بمغادرته، في حين كان الشهداء يسقطون والمباني التي ما زالت واقفة تُدمّر. وتتكرّر مشاهد النزوح الذي تحرق قلوب سكان الحيّ الذين اختبروا التهجير مراراً وتكراراً، ليس فقط في خلال هذه الحرب المتواصلة على قطاع غزة منذ أكثر من ثمانية أشهر، إنّما كذلك في حروب إسرائيلية سابقة. وكان من الممكن رؤية أطفال يحملون حقائبهم المدرسية على ظهورهم، وقد خرجوا مذعورين من المباني التي كانت تؤويهم وراحوا يركضون في حين أن نتوجّه، فسارعنا إلى المنطقة الغربية في اتجاه شارع صلاح الدين. هناك، تجمّعت عائلات بأكملها وسط البكاء والنحيب. الأطفال كانوا مرعوبين، وقد راح أطفال يبكون لأنّ آباءهم لم يلاقوهم بعد، علماً أنّ من بين هؤلاء أشخاصاً طاولهم القصف وهم يجمعون حاجيات لهم من منازلهم».

ويؤكد حلس أنّ ثمّة عائلات عادت إلى حيّ الشجاعية بسبب الجوع، وراح أفرادها يبحثون عن أيّ طعام ممكن في المنازل المدمّرة وبين الأنقاض. كذلك عادت عائلات أخرى هرباً من تكدّس الناس في غرب مدينة غزة». يضيف: «ونحن كذلك متعلّقون بالحيّ على الرغم من الدمار والمجازر التي لم توفّرنا في الحروب السابقة على غزة»، مشيراً أنّ «المنازل كلها إمّا مدمّرة كلياً وإمّا جزئياً. ومن ثم تأتي عودتنا إلى هذا الحيّ بسبب ارتباطنا بترابه، فيما الاحتلال يصرّ على ملاحقتنا بالقتل والتهجير».

يُذكر أنّ أسلوب الهجوم المفاجئ نفسه الذي اعتمدته قوات الاحتلال على مخيّم جباليا شمال شرقي مدينة غزة في مايو/ أيار الماضي، نفّذته في استهدافها حيّ الشجاعية أخيراً. ويُعدّ حيّ الشجاعية من أكثر الأحياء الكبرى في مدينة غزة التي تعرّضت لتدمير كبير. وفي سياق متصل، أعلن جهاز الدفاع المدني في قطاع غزة أنّ طواقمه غير قادرة على التعامل مع العدد الهائل من الاستهدافات، وسط نفاد الوقود واعتماد عناصر منهم على قدراتهم البدنية في الوصول إلى مواقع الاستهداف ومحاولة إنقاذ الجرحى وإخراجهم منها على نقّالات. يُذكر أنّ طواقم الدفاع المدني لم تتمكّن من الوصول إلى عدد من الشهداء والجرحى في حيّ الشجاعية أخيراً.

وتلاحق المأساة أهالي مدينة غزة أينما وُجدوا، كذلك في المستشفى الوحيد الذي ما زال في الخدمة، المستشفى المعمداني (المستشفى الأهلي العربي) التي يستقبل أعداداً كبيرة من الجرحى ولا يستطيع استيعاب أعداد الشهداء. يُذكر أنّ مجزرة رهيبة ارتُكبت في هذا المستشفى في بدايات الحرب على غزة، تحديداً في 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. واليوم، يُعالج جرحى فيه على الأرض، بحسب ما يقول الفلسطيني عمر أبو بيض البالغ من العمر 28 عاماً.

وكان أبو بيض قد نقل شقيقه تامر البالغ من العمر 20 عاماً من حيّ الشجاعية إلى هذا المستشفى، وذلك على غربة بجرّها حمار مع عدد من المصابين. وعندما وصلوا إلى المستشفى المعمداني، كانت الطواقم الطبية قد وضعت الأطفال وكبار السنّ والنساء أولوية لها، وسريعاً امتلأت الأسرّة فيما الدماء تغطّي أرض ممرّات المستشفى الذي يستقبل الحالات الطارئة في غياب الخيارات الأخرى في مدينة غزة. وبحسب أبو بيض، فإنّ المستشفى المعمداني قريب من شارع عمر المختار الذي يطلّ على شارع صلاح الدين إلى الغرب من حيّ الشجاعية.

ويخبر أبو بيض «العربي الجديد» أنّ عدداً من سكان منطقة التركمان في حيّ الشجاعية كانوا في شارع صغير عندما استهدفتهم طائرة إسرائيلية مباشرة، من بينهم أفراد عائلتي حسنين وحبيب الذين يُقدّرون بالعشرات. يضيف أبو بيض أنّهم لم يروا سوى دخان يتصاعد، ولم يخرج أيّ من أفراد العائلتين من الشارع. وحتى كتابة هذا التقرير، لم يكن مصيرهم قد عُرف بعد؛ هل هم أحياء أم شهداء. ويتابع أنّه في طريق نزوحه، عثر على شقيقه بين الجرحى في الشارع. ويوضح أبو بيض أنّ «طائرات الاستطلاع الإسرائيلية كانت تراقب أدقّ تحركاتنا، قبل ذلك الهجوم. وكان الناس يفترشون الأرض وسط الركام. وقد استخدموا قطعاً من القماش لعلّها تقيهم من أشعّة الشمس. هم كانوا يريدون البقاء في الحيّ فقط، وهم لا يشكّلون أيّ خطر ومن ثم لا مبرّر لارتكاب مجازر بحقّهم»، كأنما لاغتيال الشهداء الآخرين الذين سقطوا طوال أيام العدوان تبريرات. ويتذكّر أبو بيض المشاهد الأخيرة قبل الهجوم، «كنّا فيها نبحث عن مياه وغذاء، إذ لم نعد قادرين على تحمّل الجوع». ويكمل أبو بيض أنّ «ما يزيدني حزناً أنّ عدداً من الشهداء الذين نُقلوا إلى المستشفى المعمداني كانوا قد فارقوا الحياة وهم جائعون وعطشون. وكان من بين هؤلاء شبّان رافقوني مع مجموعة إلى سوق الزاوية ومناطق في غرب مدينة غزة يومياً، للبحث عن الطعام». ويتحدّث عن أحدهم «قال لي إنّه لم يتناول أيّ طعام منذ ثلاثة أيام». ويؤكد أنّ «حيّ الشجاعية في هذه الحرب تعرّض لإبادة ومسح بالكامل من الاحتلال».

وتحاصر قوات الاحتلال الإسرائيلي عدداً من المنازل في المنطقة الشرقية (التركمان) من حيّ الشجاعية، فيما سكّانها في داخلها، بحسب ما أفاد أشخاص وصلوا إلى المستشفى المعمداني. ويقول فؤاد المغنّي، من سكان الحيّ، إنّ العائلات ما زالت تنزح حتى اليوم، بعد المجزرة الإسرائيلية الأخيرة. والمغنّي، البالغ من العمر 56 عاماً، من أعضاء اللجنة الاجتماعية العشائرية التي أنشأها عدد من مخاتير غزة، والتي كانت تساهم في توزيع المساعدات على سكان حيّ الشجاعية في الأشهر الماضية. لكنّه يشير لـ«العربي الجديد» إلى أنّه «منذ أكثر من شهر، لم نعد ناتي بأيّ عمل تطوّعي، إذ إنّ المساعدات لم تعد تدخل بانتظام». وقد نزح المغنّي مع عدد من أفراد عائلته بعد تدمير ما تبقّى من منازلها، ويؤكد أنّه «من العائلات التي كانت تقيم في منازلها المدمّرة جزئياً».

وبعد الهجوم الأخير، ما زال المغنّي في المستشفى المعمداني ولا يعرف إلى أين ينزح من جديد. ويوضح: «لم يتبقّ شيء في حيّ الشجاعية. المنازل المدمّرة تمثّل على الأقل 90% من منازل الحيّ، فيما القتل متواصل والجوع والعطش». ويلفت إلى أنّ «حيّ الشجاعية كان قد تعرّض إلى مجزرة كبرى في عام 2014، لكنّه في خلال العدوان الحي تعرّض لمسح كامل. فالمباني دُمّرت وقُتل من فيها»، مشدّداً أنّ «الاحتلال يريد قتل أهالي حيّ الشجاعية مثلما فعل سابقاً».

> ثمّة من استشهد في الشجاعية بينما هو جائع وعطشان
>
> خرج الأطفال مذعورين وراحوا يركضون فيما القذائف تنهال عليهم

هكذا بدا حيّ الشجاعية في مدينة غزة بعد العملية الإسرائيلية الأخيرة (داود أبو الكاس/ الأناضول)

267

هو عدد الأيام التي تلت السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، والتي تمضي إسرائيل فيها بارتكاب جرائمها.

مبادرة دعم نفسي للغزيين

في مثل حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة، فإنّ الفلسطينيين جميعاً معرّضون لاضطراب ما بعد الصدمة، وبالتالي هم في حاجة إلى متابعة نفسية

بيروت ـ **انتصار الدنان**

بعد نحو أسبوع، تنتهي الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة شهرها التاسع، مخلّفة نحو 38 ألف شهيد ونحو 87 ألف جريح إلى جانب أكثر من 12 ألف مفقود، علماً أنّ ثقة خبراء يشيرون إلى أنّ عدد الضحايا أكبر من ذلك. ووسط عدوان الاحتلال المنهج الذي يقتل الفلسطينيين في القطاع المحاصر ويعوّقهم ويهجّرهم من منازلهم ومناطقهم ويجوّعهم ويحرمهم من المياه والعلاج فيما يدمّر المساكن والمدارس والمستشفيات والبنية التحية كاملة، يُعَدّ الأطفال ضحايا الخوف وما يشهدونه من فظائع تجعلهم يُصابون باضطراب ما بعد الصدمة. لكنّ التبعات النفسية للحرب المتواصلة لا تطاول الأطفال فحسب، إنّما كذلك البالغين من أهل القطاع، وهذا ما دفع متطوّعون فلسطينيون ومن جنسيات عربية مختلفة إلى إطلاق مبادرة تحت عنوان «الدعم النفسي لمتضرري العدوان على غزة». وتهدف المبادرة التي أطلقت بالشراكة مع الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد) في قطاع غزة إلى ربط الفلسطينيين المحتاجين إلى دعم نفسي في داخل قطاع غزة وخارجها وكذلك أيّ فلسطيني يعاني من آثار الحرب مع معالجين نفسيين من جنسيات مختلفة من أجل مساعدتهم في تجاوز الآثار النفسية لحرب الإبادة الجماعية التي يشنّها الكيان الصهيوني على القطاع. وجرى وصل هؤلاء افتراضياً عبر شبكة الإنترنت أو حضورياً في بعض حالات، وذلك من دون أيّ مقابل مالي. وبحسب ما تفيد المبادرة، فإنّ عشرات الأطباء تبرّعوا بوقتهم وجهدهم لأداء هذه المهمة، وبأنّها سوف تتعامل بسرية ومهنية مع المعلومات التي تتلقّاها من خلال طلبات الأشخاص الراغبين في الحصول على علاج نفسي، علماً أنّ المتخصصين يقيّمون كلّ حالة على حدة قبل إحالتها إلى المعالج المناسب لتلبية احتياجات الفرد المعني.

تقول سماء أبو شرار الناشطة الاجتماعية في المبادرة، المقيمة في العاصمة اللبنانية بيروت، لـ«العربي الجديد»: «أنا من الأشخاص الذين كانوا يبحثون عن كيفية المساعدة. ففي بداية العدوان على قطاع غزة شعرنا بالعجز والإحباط، ثمّ بلغنا مرحلة أردنا فيها القيام بأمر (مفيد) لأهل غزة. وفي إحدى مجموعات تطبيق واتساب حاولنا مع أصدقاء ومعارف إيجاد طرق للمساعدة». تضيف: «فعملنا على محاور عدّة، وأتى الدعم النفسي من بين الأمور التي طُلبت منّا، تحديداً من قبل أهل غزة الذين يعيشون في خارج القطاع في حين أنّ أهلهم عالقون فيه ويعانون من حالات مختلفة، سواء أكانت فقدا أم حزنا أم اكتئابا. وصرنا نبحث عن طريقة لوصلهم بمعالجين نفسيين يساعدونهم في تخطّي المحن» التي يعيشونها. وتتابع سماء أبو شرار، التي تنشط مع زميلاتها عليا خلف ودالية أبو شرار وردينة حمادي، أنّ «الطلب تزايد على العلاج النفسي، وصار أناس يلجأون إلينا من خلال صديقة معنا في المجموعة تعيش في قطاع غزة». وهكذا رأت الناشطات أنّ «الوقت حان لمبادرة منفردة تكون متخصصة فقط في مجال الدعم النفسي»، فكانت «مجموعة صغيرة عملت على إنشاء تلك المبادرة»، وتمكّنت من جمع عدد من الأطباء المتخصّصين في الأمراض النفسية والعصبية ومن المعالجين النفسيين من فلسطين ولبنان ومصر، ومن ربط كلّ فرد في حاجة إلى مساعدة بواحد من المعالجين المتوفّرين من دون أيّ مقابل مادي. وتوضح أبو شرار: «بهذه الطريقة شكّلنا مجموعة المبادرة. ولأنّنا لا نملك غطاءً قانونياً، لجأنا إلى جمعية غير حكومية في قطاع غزة هي الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد) ويرأسها المحامي صلاح عبد العاطي». وتشير إلى أنّ «من بين مجالات عمل الجمعية نشاطات تعزّز الصحة النفسية. وعندما أخبرنا المعنيين فيها عن فكرتنا، تحمّسوا وأبدوا استعدادهم للعمل معنا وتغطيتنا قانونياً، وهذا ما كنّا في حاجة إليه».

وبعد الاتفاق مع الجمعية، بدأت سماء أبو شرار وزميلاتها بالعمل على المبادرة، وأنشأن حساباً على تطبيق إنستغرام، يستطيع من خلالها الأشخاص المهتمّون بتلقّي دعم نفسي التواصل معهن من خلال تعبئة استمارات، وفي الوقت ذاته اتحنّ المجال أمام المعالجين النفسيين للتطوّع والمساعدة في إطار المبادرة. وتلفت أبو شرار إلى أنّ «الأشخاص الذين تواصلوا معنا هم من أهل غزة الذين استطاعوا الخروج من القطاع، إلى جانب شخص واحد من داخل قطاع غزة»، معيدةً سبب عدم تواصل فلسطينيين مقيمين في القطاع إلى «صعوبة الاتصال» وسط الظروف القائمة. وتفيد بأنّ المبادرة تسعى إلى تركيز نشاطها في غزة عندما تتوقف الحرب، لكنّ الأمر حالياً غير متاح. وتؤكد أبو شرار: «نحن مبادرة تطوعية، وبالتالي لسنا في حاجة إلى دعم مالي. ففريق العمل صغير، والناشطون فيه متطوّعون. أمّا التحدّي الذي نواجهه فهو مدى قدرتنا على إيصال المبادرة إلى الفلسطينيين في داخل قطاع غزة، والتحدّي الأكبر هو ربط هؤلاء بمعالجين نفسيين، بسبب ضعف الإنترنت ورداءة الاتصالات».

فلسطينيات مفجوعات في غزة حول جثّة طفل شهيد (فرانس برس)

الصدمة واضحة على هذه الفتاة التي نجت من موت محتّم في غزة (فرانس برس)

سجناء تونسيون يختصرون المسافة مع الحرية عبر الدراسة

في السجون التونسية، يحرص عدد كبير من الأشخاص الذين ينفّذون عقوبا تهم على الالتحاق بالتعليم، المدرسي كما الجامعي. ويُعدّ هذا الحرص دليلاً على رغبة السجناء في الانعتاق والمضي قدماً نحو مستقبل افضل

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لا تمنع العقوبات السالبة للحرية سجناء تونسيّين من التفوّق الدراسي وكسب رهان النجاح في الامتحانات الوطنية وصولاً إلى شهادة الدكتوراه، فالهيئة العامة للسجون تسجّل زيادة سنوية في عدد المقبلين على الانخراط في المسارَين الدراسيّين الثانوي والجامعي. وخلال الدورة الأولى من امتحانات البكالوريا (الثانوية العامة) التي أعلن عن نتائجها في 23 يونيو/ حزيران الجاري، تمكّن سجينان من اجتيازها بنجاح، في حين يستعدّ آخران لاجتياز دورة التدارك من مجموع 16 سجيناً ترشّحوا لخوض الامتحان الوطني الذي يختتم المرحلة الثانوية. ويمثّل التحصيل العلمي في خلال مدّة التوقيف أو تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، تحدياً لسجناء يصرّون على تحقيق نجاحات في داخل أسوار مراكز احتجازهم، مستفيدين من القوانين التونسية التي تمنحهم الحقّ في التعلّم أو الحصول على تدريب مهني في خلال تنفيذهم عقوباتهم. ويتيح القانون التونسي الخاص بنظام السجون، الصادر في عام 2001، للسجناء فرصة مواصلة التعليم الثانوي وذلك العالي بالتعاون مع الجهات الوطنية المعنيّة بالتعليم والتربية. يقول المتحدث باسم الهيئة العامة للسجون التونسية رمزي الكوكي لـ«العربي الجديد» إنّ «إدارات السجون تسجّل سنوياً زيادة في طلبات التعلّم التي يقدّمها سجناء في مختلف المستويات»، شارحاً أنّ «16 سجيناً خضعوا لامتحان البكالوريا هذا العام، في حين يتابع 40 آخرون دراستهم الجامعية لنيل شهادات من مستويات مختلفة، بما في ذلك شهادة الدكتوراه». ويؤكد الكوكي «حرص إدارات السجون في تونس على الاستجابة لكامل طلبات التعلّم للمساجين الذين يتقدّمون بطلبات من أجل الخضوع للامتحانات الوطنية، أو للانتساب إلى إحدى الجامعات». يضيف أنّ «الناجحين في دورات بكالوريا في السنوات الماضية يواصلون تعليمهم العالي من داخل سجونهم في انتظار انقضاء مدّة عقوباتهم». ويرى الكوكي أنّ «الإصرار على التعلّم في خلال مدّة العقوبة السالبة للحرية جزء مهمّ من المسار الإصلاحي والتأهيل للاندماج المجتمعي في مرحلة ما بعد السجن».

ويشير إلى «زيادة في حرص المساجين، ولا سيّما صغار السنّ من بينهم، على مواصلة مسارهم الدراسي أو على الالتحاق بدورات تدريب مهني، موضحاً أنّ «الأسر تلعب دوراً مهماً في توفير المراجع والدروس اللازمة لأبنائها، إلى جانب ما توفّره مكتبات إدارات السجون». في سياق متصل، بيّن المتحدث باسم الهيئة العامة للسجون أنّ «السجناء، التلاميذ والطلاب، يحصلون على المساعدة حتى من قبل سجناء آخرين قادرين على ذلك، خصوصاً في التخصّصات التي يدرسونها. ويُسمح لهؤلاء بقضاء وقت كامل في مكتبات السجون في خلال المراجعة». ويلفت الكوكي إلى أنّ السجناء يحتفلون بنجاح زملائهم في العنابر. كذلك قد تحتفل إدارة السجن بنجاح هؤلاء، إذ تسجّلهم بين المتفوّقين وتخصّص بالتكريم في يوم العلم الوطني الذي يُحتفل به في المؤسسات السجنية، بالإضافة إلى السماح لهم بمقابلات مباشرة مع عائلاتهم». ويصف الكوكي الشهادة العلمية بأنّها «سلاح مهمّ للعودة السريعة والناجحة إلى المجتمع بعد انقضاء العقوبة». ويتابع أنّ «تمسّك السجناء بالدراسة يسمح لهم بالحصول على دعم لملفاتهم التي تُقدّم إمّا لتخفيض مدّة العقوبة وإمّا للحصول على إطلاق سراح مشروط». وتفيد بيانات الهيئة العامة للسجون التونسية بأنّ عدد السجناء الذين يتلقّون تعليمهم أو تدريباً مهنياً في اختصاصات مختلفة يُقدّر بنحو ستّة آلاف سجين من مجموع 11 ألفاً سجين يقضون عقوبات بعد صدور أحكام باتّة في شأنهم. لكنّ جمعيات مدنية تونسية تطالب السلطات باتّخاذ إجراءات للحدّ من العقوبات السجنية في إطار سياسات تحدّ من العودة إلى الجريمة وتوجيه كلفة تنفيذ العقوبات السالبة للحرية نحو الاستثمار الدراسي وتدريب المنقطعين عن التعليم.

> يُعدّ التحصيل العلمي تحدياً لسجناء يصرّون على تحقيق نجاح ما
>
> تعلّم السجناء مهمّ في المسار الإصلاحي والتأهيل للاندماج المجتمعي

امتحانات بكالوريا تونس تُجرى في المدارس كما في السجون (أسيف محجوب/ Getty)

في هذا الإطار، يقول رئيس جمعية «معاً» مصطفى بن زينب لـ«العربي الجديد» إنّ «استكمال المسار الدراسي والحصول على شهادة أمران مهمّان جداً لتأهيل السجناء لمرحلة ما بعد العقوبة»، مشيراً إلى أنّ «ذلك يحدّ من نسب العودة إلى الجريمة ويثبّت انطلاق السجين في مسار إصلاحي ذاتي». يضيف بن زينب: «صحيح أنّ استكمال المسار الدراسي في داخل السجن لا يمنع الوصم الاجتماعي للمساجين، غير أنّه يحدّ من تأثيره». ويرى بن زينة أنّ «من الضروري اليوم تقليص العقوبات السالبة للحرية وتعويضها بأخرى بديلة أو بغرامات مالية أو بالعمل للمصلحة العامة، مع توجيه الجهد العام نحو تسهيل إعادة دمج الأشخاص الذين أُطلق سراحهم وكبح أسباب الجريمة، من أبرزها البطالة والتسرّب المدرسي والتفكك الأسري وعدم الشعور بالأمان إلى جانب الوصم الاجتماعي» الذي يطاول المحرّرين من السجون.

نفايات على شاطئ دير البلح (مجدي فتحي/ Getty)

القتل في غزة
جوع وأوبئة ونقص خدمات

الجوع هو طريقة القتل الأكثر ظهوراً اليوم في واجهة الحرب المندلعة في غزة منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. تكثر المشاهد المخيبة للأحاسيس البشرية، لكن التفاعل الميداني معها قليل، ويظهر بالدرجة الأولى انعدام الاهتمام، وإلا لاختلفت الحال كثيراً.

وإلى الجوع هناك طرق قتل إسرائيلية أخرى لا ترحم الغزيين اليوم ولا على المديين المتوسط والطويل، فالقطاع الذي تحوّل إلى ركام بسبب القصف المتواصل لأشهر، هو اليوم بؤرة كبيرة للنفايات ومستنقعات المياه الملوّثة الناتجة من تدمير آبار مياه ومحطات الصرف الصحي. وهذه البؤر تنشر الأمراض وتنذر بجوائح صحية قد لا يمكن احتواؤها حتى في حال انتهاء الحرب. ولا يستبعد أن يطلق الصيف الحالي أولى الجوائح الخطرة، فارتفاع الحرارة في ظل وجود الناس تحت الخيام وافتقاد المياه يزيد تهديدات الحياة في غزة.

أيضاً هناك طرق القتل المرتبطة بمنع إدخال الوقود، وهي قائمة منذ بداية الحرب، وتعطّل أي إمكانية لتوفير الكهرباء بأي طريقة، وتشغيل المستشفيات المعطلة عن تأدية مهمات إنقاذ الحياة وتقديم العلاج.

خلقت الحرب الإسرائيلية طرق قتل عدة في غزة، حتى بات السؤال المطروح اليوم كيف سيتفادى الغزيون الكمّ الكبير من الكوارث المحيطة بهم لدرجة خنق آمالهم ببعث الحياة الطبيعية بطريقة ملائمة، وبكرامة يستحقها صمودهم الكبير في وجه أسلحة فاقت قوتها قوة قنابل ذرية؟

(العربي الجديد)

أحد ضحايا الجوع (عمر القطاع/ فرانس برس)

مريض على الطريق (إياد البابا/ فرانس برس)

مقاومة الحرّ (حسن جدي/ الأناضول)

بؤرة مياه آسنة في دير البلح (حسن جدي/ الأناضول)

مضخة مياه معطلة في مخيم النصيرات (بشار طالب/ فرانس برس)

سلك كهرباء أرجوحة (إياد البابا/ فرانس برس)